



مركز القدس للدراسات السياسية

AL - QUDS CENTER For Political Studies

www.alqudscenter.org

ندوة

"السودان بعد اتفاقيتي نيفاشا وأبوجا"

2006/5/ 23

المتحدث:

معالي الدكتور لاما كول

وزير الخارجية السوداني

ندوة

"السودان بعد اتفاقيتي نيفاشا وأبوجا"

نشر هذه القوات، وتحويل دارفور الى مقبرة للغزاة، وهي التي تجد نفسها اليوم أمام اختبار مكلف وقبول محرج.

بالأمس القريب ومن "نيفاشا" إلتمعت بارقة أمل بقرب استعادة السودان لعافيته، وإغلاق حرب أهلية أتت على البشر والشجر والحجر لأكثر من عشرين عاماً، فإذا بنا أمام أزمة جديدة تطغى على فضاءات السياسة الدولية، ولا ندري ما إذا كان الاتفاق الناقص في "ابوجا"، سيؤسس مخرجاً للسودان من الأزمة المشتعلة غرباً، أم أنه سيكون مدخلاً لفصل لاحق من الأزمات والتأزمات.

حول هذه المواضيع ولربما غيرها، سيتحدث ضيفنا اليوم الدكتور "لاما كول" وزير الخارجية السوداني، وهو سياسي سوداني مخضرم، علا اسمه فضاءات المشهد السوداني طوال سنوات وسنوات. ويتولى اليوم، إدارة دفة الدبلوماسية السودانية.

معالي الدكتور لاما كول، وزير الخارجية السوداني.

نشكر الأخ عريب الرنتاوي، والأخوة في مركز القدس، لاتاحة الفرصة لنا، لتبادل الآراء حول الوضع في السودان. بالطبع تحدث الأخ مقدم الندوة، عن قضايا كثيرة، حيث سنتعرض لها أثناء النقاش. في المقام الأول، نقول أننا سعداء لزيارة الأردن الشقيق، وقد أتيت الى الأردن بجمعية نائب رئيس الجمهورية، وقد قدمنا لزيارة الأردن بدعوة من جلالة الملك عبد الله الثاني، الذي التقيناه بالأمس، حيث تم مناقشة كافة القضايا التي تم الجانين، من بينها بعض المواضيع التي سنتحدث عنها في هذه الجلسة، ولكن نظراً لضيق الوقت سنركز على بعض قضايا الوضع السياسي في السودان، ما بعد السلام.

نظم مركز القدس للدراسات السياسية يوم الثلاثاء الموافق 23 آيار 2006، في مقره الكائن في جبل الحسين، ندوة سياسية بعنوان "السودان بعد اتفاقيتي نيفاشا وأبوجا"، حاضر فيها معالي الدكتور لاما كول، وزير الخارجية السوداني، حضر الندوة، عدد من اعضاء السلك الدبلوماسي، والسياسيين، وقادة الأحزاب السياسية، وأكاديميين، وصحفيين، ومهتمين بالشأن السوداني العام. أدار الندوة الأستاذ عريب الرنتاوي، مدير المركز.

الأستاذ عريب الرنتاوي، مدير مركز القدس
لِلدراسات السياسية،

سعاد الأخ والصديق محمد محمود أبو سن، سفير جمهورية السودان، اصحاب المعالي والعطفة والسعادة، الصديقات والأصدقاء.

من دواعي سروري أن نلتقي اليوم، بضيف كبير من بلد عزيز، لنقلب معه بعض صفحات الأزمة المتواترة في السودان الشقيق، فهذا البلد المنكوب بحروبه وصراعاته الداخلية، وحروب الآخرين واعتداءاتهم عليه، يقف اليوم، كما وقف في مرات عديدة في تاريخه الحديث على عتبات أزمة مفتوحة، عنوانها "دارفور"!

اليوم يصل الأخضر إبراهيمي إلى الخرطوم، في رحلة تمهيدية لنشر قوات حفظ سلام دولية، واليوم أيضاً، تقف حكومة السودان وجهاً لوجه مع لحظة الاستحقاق والحقيقة، فهي التي تعهدت بمنع

وقد اطلق على هذه الحركة إسم "جمعية اللواء الأبيض"، وكان يقود هذه الحركة مجموعة من الضباط الصغار في الجيش السوداني. وهدفت هذه الحركة إلى استغلال التناقضات داخل الحكم السوداني (ما بين الانجليز والمصريين) خدمة لمصالحها. وفي الثلاثينيات ظهرت الحركة الوطنية المثقفة - قيادتها من السودانيين خريجي الجامعات المصرية - لذلك اتبعت هذه الحركة أسلوب الحركة الوطنية المصرية من حيث "التكتيك"!، ونادت هذه الحركة أيضاً بـ "وحدة وادي النيل" كطريق للخلاص من المستعمر. وتشكلت هذه الحركة من مجموعة متجانسة لكنها غير حزبية. وبقيت هذه الحركة موحدة لفترة من الزمن ولكن نتيجة لتطور الأحداث وإصرار السودانيين على الاستقلال التام، من قبل المستعمر (الانجليزي والمصري)، ظهرت تيارات داخل المجموعة، منها تيار يسمى "بالاستقلاليين"، كوفهم ينادون بالاستقلال التام للسودان، وتيار "الوحدويين"، كوفهم ينادون بالوحدة مع مصر، تحت "الناج" المصري. هذه التباينات في الشعارات والأهداف أدت الى أحداث انشقاق داخل الحركة. وأيضاً في هذه الفترة، وانعكاساً للأوضاع السياسية وتطوراتها في فترة ما قبل الاستقلال، شكلت تنظيمات سياسية جديدة، عرفت فيما بعد بـ "حزب الأمة"، و"حزب الاتحاد الديمقراطي".

الثورة عام 1952 في السودان نجحت لأنها ولأول مرة سعت إلى توحيد كل الأطراف السودانية تحت وجهة نظر موحدة فيما يتعلق باستقلال السودان. تم عقد لقاء في القاهرة، بين الاتحاد الديمقراطي، وحزب الأمة، وشاركت فيه أيضاً الحركات السودانية الأخرى. في تلك الفترة لم يكن لحزب الأمة تأثير كبير، لأنه كان أقرب من البريطانيين، منه إلى المصريين. ولم يكن حينئذ أحزاب

السودان دولة كبيرة، وهي أكبر دولة أفريقية، وتمتعت بموارد اقتصادية كامنة كثيرة، ولكننا نستطيع أن نعزو الأزمة السياسية السودانية الراهنة، إلى إدارة أو سوء إدارة "التباين" في السودان. لأن السودان بلد "متباين" في نواحي كثيرة جداً، ثقافياً، دينياً، اثنيياً، وجغرافياً. وإذا ما أحسن إدارة التباين يمكن أن يكون عامل خير وتقدم للبلد. ولكن أيضاً يمكن للقوى المعادية، أن تنفذ من خلال هذا التباين للتدخل في الشؤون السودانية الداخلية، عبر استغلالها هذه التباينات، سواء الأثني، أو الديني. وعبر إحداث فتنة عرقية، أو خلافات دينية. كل مشكلة تبدأ برأي من الداخل أولاً، فلا يوجد مشاكل تأتي أولاً من الخارج. في عالمنا العربي نبحث دائماً عن "قضية المؤامرة"، وهذا غير صحيح، لأن المشاكل غالباً ما تبرز من الداخل وفيما بعد يأتي دور الطرف الخارجي الذي يريد أن يستفيد من هذه التباينات والمشاكل، فيغذي طرفاً على حساب طرف آخر، وأين ما تكمن مصلحة، ومع أي طرف. لهذا يجب حل كافة المشاكل بعقلانية حتى لا تتفاقم، وتصبح مصدر إزعاج للسودان من قبل أطراف الصراع.

السودان يختلف عن كل الدول، حيث أنه كان مستعمرة ثنائية الاستعمار (انجليزي - مصري)، وهذا وضع غريب بعض الشيء. خلال هذه الفترة، الإدارة كانت للبريطانيين، والمصريين تتكفلوا بالانفاق المالي على الإدارة الاستعمارية. هذا النوع من الحكم كان له محاسن، ومساوئ. ومن هذه المحاسن الخلافات التي تبرز إلى السطح بين وقت وآخر، بين الدولتين حول مستقبل السودان. وكما تعلمون الحركة الوطنية الأولى التي برزت في عشرينيات القرن الماضي، هي حركة "مقاومة" للاستعمار، ولكنها في نفس الوقت استقوت بمصر، على الانجليز. وبالتالي كانت الشعارات المرفوعة، هي "وحدة وادي النيل"،

اعلان استقلال السودان، وضرورة تصويتهم "بنعم" للاستقلال، الأخوة في الجنوب لم يعترضوا، بل قالوا أننا نحتاج إلى وقت طويل حتى نصل إلى مستوى الأخوة في شمال السودان، وفي نهاية المطاف، تم أخذ موافقتهم على التصويت بنعم للاستقلال، ولكن بشرط "قيام نظام فيدرالي" في السودان بعد الاستقلال، كشرط للقبول بالتصويت مع الآخرين. النص كان فضفاضاً "سيعطى نظام الحكم الفيدرالي الاعتبار الكافي بعد الاستقلال"! وتم التصويت على هذا الأساس. ولكن، بعد الاستقلال، قيل أن "النظام الفيدرالي" هو تقسيم للسودان، ولهذا تم رفضه. هذه النتيجة أدت إلى تفجر المشاكل التي جرت فيما بعد، والتي جاءت نتيجة لعدم تنبه الإدارة السياسية "للتباين" الحاصل في السودان. هذا التباين استفادت منه الأطراف الخارجية التي كانت تترصد بالسودان. وكما هو متوقع بدأت الحرب الأهلية في جنوب السودان منذ "25" سنة خلت في اغسطس 1955 — قبل شهر من اعلان الاستقلال، وكانت هناك حكومة وطنية منذ عام 1954.

لهذا نقول لكي ندرك مرحلة السلام في السودان، لا بد من العودة إلى البدايات، وفحص الأسباب والمسببات التي أدت إلى وصول السودان إلى الحرب الأهلية. نحن نعتقد أن سيادة "السلام" في السودان هو "الأساس"، والحرب، كان يجب أن تكون هي "الاستثناء"، ولكن بكل أسف في السودان انقلبت الأمور على عقب، وانقلبت المفاهيم والأسس "ليكون السلام هو الاستثناء، والحرب هي الأساس"، وأصبحت الحرب هي الطاغية على كافة الاوضاع ومناحي الحياة السياسية في السودان. فمنذ الاستقلال عام 1956، وعلى مدار 11 عاماً فقط نَعَم السودان بالسلام، وبقية السنين، كانت الحرب هي السائدة. في هذه الأيام تحتفل في السودان باليوبيل

جنوبية مشكلة. لهذا نصت "اتفاقية الحكم الثنائي"، فيما يتعلق بالسودان — الموقعة في شهر شباط/فبراير 1953، "على أن للشعب السوداني، له الحق في أن تقرير مصيره بنفسه"، ووضع أمامه خياران، اما "الاستقلال التام" أو "الوحدة مع مصر".

عندما رجعت الأحزاب السودانية من القاهرة، كانت على قدر كبير من التلاحم والوحدة. أما بالنسبة للمشاكل التي حدثت في الجنوب فيما بعد، تعود إلى عدم التشاور مع الزعامات الجنوبية حول مستقبل السودان، فكل شيء تم الاتفاق عليه بسرعة. في بداية هذه الندوة قلت أن هناك تباين في السودان، والأخوة السياسيين حينئذ لم يأخذوا بعين الاعتبار هذا التباين الواضح بين جنوب السودان وشماله، ومن بين هذه التباينات:

أولاً: خلال الفترة الاستعمارية، أصر المستعمر على أن تكون إدارة الجنوب منفصلة عن إدارة الشمال. لهذا كان هناك نوايا مبيتة للمستعمر تهدف إلى فصل الجنوب عن الشمال. وكان من المفترض من الحركة الوطنية أن تنتبه لهذه الناحية، وأن تسعى قدر الامكان أن تجذب الأخوة في جنوب السودان الى الاجماع الوطني، ولكن هذا لم يحدث بكل أسف. واستغل أعداء السودان هذه الثغرة لينفذوا منها ويعملوا على تأجيج الصراعات والخلافات، ومفاقمة العداوة بين جنوب السودان وشماله. في نوفمبر 1953، تم إجراء انتخابات، وتشكيل أول برلمان في يناير 1954، وتم انتخاب رئيس للوزراء في ذلك الوقت، وتم البت في التحضير للاستقلال.

عندما جرى التصويت على الاستقلال، كان هناك إجماع سوداني بضرورة اعلان صدور القرار بالاستقلال عن طريق البرلمان، وكان المطلوب هو الاجماع التام، وإلا سيعمى إلى الاستفتاء العام. حينها تم البحث مع الأخوة في جنوب السودان مسألة

في الداخل والخارج تمويلاً وتسليحاً، لتستقوي بهم على الحكومة. فالسودان لا يوجد فيه مصانع للأسلحة، وبالتالي فالسلاح يأتي من خارج السودان. وكل طرف يحاول أن يكسب له أصدقاء.

التوجه السياسي، دائماً هو الأساس!، ومن أجل أن أحظى بالتأييد الشعبي، لا بد من تجميع الناس على أساس برامجي، من أجل أن أجد مناصرين وأصدقاء يمدوا لي يد العون والمساعدة العسكرية واللوجستية طوال فترة الحرب.

بالتالي هذا التوجه الذي ذكرته، كان له تأثير كبير وواضح في التحرك السياسي الذي انتهجته الحركة المسلحة المعارضة للحكومة السودانية. لهذا اختلفت مشاعر التأييد اتجاه هذه الحركة المسلحة (الوحدوية)، عن المشاعر تجاه الحركة المسلحة الأولى (الانفصالية) التي حدثت في جنوب السودان منذ الخمسينات وحتى أوائل السبعينات.

نستطيع القول أن الحركة المسلحة في الثمانينات قد حظيت بدعم كبير من القوى السياسية السودانية، وكان أكبر حزب في جماعة المعارضة، هو حزب "الجبهة الإسلامية القومية"، التي انبثقت من الحركة المسلحة الجنوبية في عام 1987. وأيضاً انبثقت غالبية الأحزاب المعارضة للحكومة السودانية الحركة المسلحة في الجنوب. وكان هناك هدف مشترك بين هذه الحركة وهذه الأحزاب. وما دامت الحركة تدعو إلى وحدة السودان، — وهو الأساس — إذن بقية المواضيع مطروحة للنقاش. فمنذ البداية سعت الحركة المسلحة إلى إيجاد أرضية مشتركة بينها وبين الأحزاب السياسية في السودان، في الشمال والجنوب، على السواء.

بدأت محادثات السلام منذ عام 1985، بصور مختلفة عما جرى فيما بعد. حينها كانت الحركة تتحاور مع مختلف الأحزاب السياسية، أكثر من

الذهبي لاستقلال السودان، وهذا يعني أن الخمسين عاماً التي عاشها السودان مستقلاً، كان من بينها 39 عاماً من الحروب، الأهلية.

الحرب التي بدأت في العام 1955، انتهت في عام 1972، باتفاقية سلام، منحت الجنوب الحق في "الحكم الذاتي"، ضمن السودان الموحد، وذلك احتراماً للتباين!، وقبل الاقرار بأن هذا النوع من الحكم يضمن للجنوبيين أن يعبروا في إطراره عن خصوصيتهم في التباينات المختلفة. فإتفاقية اديس أبابا، نصت على أن للشعوب منطقة "الحكم الذاتي" الحق في التعليم بلغتهم وثقافتهم، .. وهكذا. إذن نستطيع القول أن "الحكم الذاتي" حفظ للجنوبيين خصوصيتهم في "التباين" اللغوي والثقافي، والديني. صحيح أن هناك تباينات بين كافة المناطق والاقاليم السودانية، ولكن التباين الأكبر، هو ما بين شمال السودان وجنوبه.

مرة أخرى استؤنفت الحرب الأهلية في عام 1983. الحرب الأولى، تميزت الحركة المسلحة في جنوب السودان بافتقارها للخبرات القتالية، والمناورات السياسية، ودعت قيادة هذه الحركة إلى فصل الجنوب عن بقية السودان، بالرغم من أن الحركة كانت وحدوية، ولكن مطالبها كانت انفصالية. في حين تميزت الحرب الثانية التي بدأت عام 1983، حظيت بقيادة مجربة، تتمتع بخبرات قتالية وسياسية، ويعقلية وحدوية، ونادت بوحدة السودان. هذه الحركة وجدت لها صداً، ومساندين في شمال السودان، بخاصة لتلك الأحزاب والحركات التي شعرت بأن هذه الحركة تستجيب للكثير من همومهم ومطالبهم. هذا التطور، كان لا بد أن تكون له انعكاسات على طريقة إدارة وتطور المعركة الحربية والسياسية مع الحكومة السودانية. وإرتأت هذه الحركة المسلحة أن تبحث لها عن مؤيدين ومساندين

في الدستور"! وهذا تطور جديد. وحدث أيضاً، تطور في السلطات القضائية، حيث أن المحكمة الدستورية، مكونة من قضاة ولكن بتعيين سياسي، المجلس القضائي الأعلى يعين من قبل رئيس الجمهورية، ومجلس الولايات يقرر ذلك.

وحتى نستطيع ضمان استقلالية القضاء، لا بد من مشاركة الجميع في اختيار هؤلاء القضاة، لأن المحكمة الدستورية هامة جداً في أي "نظام فيدرالي"، فهي تعتبر "المرجعية العليا" لحل أية خلافات دستورية. في حين يحق لأي شخص أو مؤسسة أن ترفع دعوى دستورية ضد أي جهة، والمحكمة تصدر، أحكامها. وقرارات وأحكام "المحكمة الدستورية" تعتبر نهائية، ويلزم كل السلطات، بما فيها رئاسة الجمهورية. وكما قلت في البداية هي لضمان "حياد"، هذا الجسم الهام. وحياد اختيار القضاة ومجلس القضاء العالي.

بعض بنود اتفاقية "نيفاشا"، أكدت مرة أخرى أن السودان لا بد أن يدار بنظام "ديمقراطي" — تعددي"!، وعلى ضرورة "التبادل السلمي" للسلطة. بالنسبة للنظام الانتخابي الذي نصت عليه اتفاقية "نيفاشا"، بأنه "سيكون هناك انتخابات ديمقراطية كل أربع سنوات". لأن هذا يصب في مصلحة السودان. بالطبع سيكون هناك اتفاق حول نسب مشاركة كافة الولايات والأقاليم قبل الانتخابات. وبالرغم من توقيع اتفاقية نيفاشا، إلا أن هذه الاتفاقية بقيت ناقصة، حيث لم تستكمل أو تتطرق لكافة المواضيع السودانية. هناك مواضيع بحاجة إلى استكمال وتوضيح أكثر، فهناك حقيقة نواقص في النظام الانتخابي، بخاصة جهة توزيع النسب بين القوى والأحزاب والحركات السياسية المشاركة. وكذلك، هناك نواقص في النظام القضائي. فهناك أحزاب تشعر بأنها هي الأحزاب الأكبر، بحكم ما كان، قبل اتفاقية "نيفاشا"، حيث أنها حصلت في انتخابات عام

تجاوزها مع الحكومات السودانية المتعاقبة. وبعد أن جاءت حكومة "الانقاذ"، إلى سدة الحكم في عام 1989، جرت ولفترة قصيرة محادثات في "أديس أبابا"، وفي "نيروبي"، وفي "أبوجا". جاءت "المبادرة" الأفريقية عام 1993 جرت محادثات السلام وإن بصورة منقطعة، إلى أن جرى الاتفاق على بنود اتفاقية السلام في "نيفاشا"، في ديسمبر 2004، التي تم التوقيع عليها بصورة نهائية في 9 يناير 2005.

اتفاقية "نيفاشا"، شكلت بالنسبة للسودان تحولاً تاريخياً، فهي تعتبر بحق مرحلة تاريخية جديدة، لأن هذه الاتفاقية لا تحاطب قضية الجنوب فقط، وإنما قضية الحكم في السودان ككل. فاتفاقية "نيفاشا" وضعت الإطار العام للنظام القانوني والدستوري في السودان للفترة الانتقالية وما بعدها.

فهي تحدثت عن الأطر الدستورية، وأكدت على فصل السلطات الثلاث، — نظام يعود إلى الإرث البريطاني — التشريعية، التنفيذية والقضائية، ولكن بتناسق وتناغم. ولأول مرة منذ خمسينات القرن المنصرم، كان النظام التشريعي في السودان، — مع بداية التحضير للاستقلال عام 1954 — يتمتع بمجلسين تشريعيين، (مجلس الشيوخ ومجلس النواب). إلا أن هذا النظام عدل في العام 1956، حيث تم إلغاء صيغة المجلسين، وتم تشكيل مجلس نيابي واحد.

الآن نصت اتفاقية "نيفاشا"، على نظام "المجلسين"، الأول "مجلس الولايات"، والثاني "مجلس النواب"، على أن يكون التمثيل في مجلس الولايات، ومجلس النواب على أسس جغرافية، 50% لكل منهما. ونصت اتفاقية "نيفاشا"، أيضاً، على أن يعتمد نظام الحكم في السودان، هو "النظام الفيدرالي"، وهذا النظام ينص على "التوازن بين الكثافة السكانية، والتساوي بالهياكل، من حيث الأحقية القانونية لإدارة شؤون الولايات والبلاد، حسب السلطات المخولة لها

يجب أن تتفق أولاً على وقف القتال. كيف سيتم وقف القتال دون مناقشة السياسات التي دفعت إلى تفجر القتال؟. من هذا المنطلق تطورت بنود الاتفاقية. هناك انتخابات جرت، وهناك حكومة شكلت على أثرها، وحصلت على الأغلبية، وهي تحكم منذ مدة طويلة، ولا نستطيع الحكم على النسب والحصص، يان نقول أنها سبب امتناع القوى الأخرى على المشاركة في الحكومة. وهناك أحزاب اتخذت مواقف معارضة، لاتفاقية السلام الشامل، وهي نفس الأحزاب التي تقف الآن ضد التوصل إلى اتفاقية حول دارفور في "أبوجا".

بالنسبة لقضية دارفور، الخلفية التاريخية لهذه القضية، طويلة جداً، فالمشكلة تكمن في تناقص الموارد الطبيعية في هذا الاقليم. فكما تعلمون تعاني دارفور منذ آواسط الثمانينات من الجاعة، والتصحر. وشح الموارد الطبيعية، كان من نتائجه الفقر والجاعة التي يعاني منها أهالي الأقليم. وعلى الأثر جرى احتكاك ما بين "الرعاة والمزارعين". الرعاة يبحثون عن الماء والكلاء لمواشيهم، وأثناء تحركهم يضطرون إلى دخول المناطق المزروعة، التي تعود للفلاحين. وكان من الطبيعي أن يحدث عراك بين "الرعاة والمزارعين"، وهذا الاحتكاك والتقاتل ليس بجديداً، ولكن كافة هذه الاحتكاكات، والعراكات كانت تحل بطرق تقليدية. وكان ما يسمون اليوم بـ"الجنجويد"، هم من يقومون بالمبادرة لعقد اتفاقيات مصالحة بين الأطراف المتنازعة. أحياناً كانت تتطور هذه المشاكل والاحتكاكات الى صدامات بين الرعاة والمزارعين باستخدام الأسلحة البيضاء. بالتالي كانت تقع خسائر بين المتعربين ولكنها قليلة. وكان يتم التعويض عن الخسائر وعمليات القتل، عبر دفع "الديات"!! ولكن نتيجة للتطورات الاقليمية في المنطقة، منذ سبيعينات القرن الماضي حدث تطور في عمليات المواجهة بين

1986، على الأغلبية البرلمانية، أو على عدد كبير من المقاعد، وكان الحزب الأكبر حينئذ هو حزب الاتحاد الديمقراطي، وهو حزب الأغلبية، ومن ثم يأتي حزب الجبهة الاسلامية، والأحزاب الأخرى، على التوالي. هذه الأحزاب بما أنها هي الأكبر، فلا بد أن يكون لها نصيب الأسد من الحصة بالحكم.

البعض لديه رغبة ومصالحة فيما يحدث الآن في السودان، وعندما بدأت المحادثات كانت هذه الأطراف حريصة جداً على التوصل إلى اتفاق!. وبدأت آلية الحوار في شهر يناير 1994، - نلاحظ أن الاتفاق لم يتم رغم مرور 11 عاماً على المفاوضات - ولكن في الأسابيع الأخيرة، بدأت الضغوطات الداخلية والخارجية تمارس على كافة الأطراف للتوصل إلى اتفاق. وكان هناك حديث لعقد مؤتمر وطني تشارك فيه كافة الأطياف السياسية السودانية. ولكن لم يجد قبولاً من قبل هذه الأطراف، لسبب بسيط حيث أنهم يعتقدون بأن هذا المؤتمر سيكون منتدى لمضيعة الوقت، وتأثيره سيكون ضئيل. الاطراف غير المتصارعة، تريد عقد مؤتمر، ولكن الأطراف غير المتصارعة، تنظر الى عقد مثل هذا المؤتمر من زاوية أخرى. بالرغم من هذه الأحزاب ليس لها تأثير كبير على القوى المتصارعة، بخاصة على الحكومة. الأطراف التي كانت تدفع في سبيل التوصل إلى اتفاق سلام، كانت تدعو لعقد المؤتمر. ولكن الشيء الهام في هذا وذاك، أنه تم عقد المؤتمر الوطني الجامع، وحظي بقبول من قبل القوى السودانية، ولكن الأطراف الدولية رفضته، لأنه حسب رأيها، أن هذا المؤتمر يؤخر التوصل الى اتفاق.

الأطراف الخارجية، لها وجهة نظر تختلف عن وجهة نظر الأطراف المتصارعة (الحركة المسلحة، والحكومة السودانية)، فهذه الأطراف دعت أولاً إيقاف الحرب. إذن فالأطراف التي تتحارب هي التي

دارفور. ونتج عن هذه النزاعات والخلافات تشريد مئات الآلاف من أهالي الاقليم الذين لجأوا إلى تشاد. الكارثة الانسانية لهؤلاء اللاجئين لفتت إنتباه الرأي العام الخارجي والقوى الغربية، والأمم المتحدة سواء على بتقديم الإغاثة للاجئين والنازحين، أو على تقديم مبادرات وحلول وممارسة الضغوطات لوقف الحرب الأهلية والنزاعات المسلحة في دارفور، وإرتأت القوى الغربية ضرورة إيجاد الوسائل للتعاون مع الحكومة السودانية لحل هذه القضية.

في نهاية المطاف وصلنا الى اتفاق "أبوجا"، ولكن بعد أن وصلت قضية دارفور، في ظل التطورات والتدخلات الدولية، الى مجلس الأمن، واصبح موضوع حل "مسألة دارفور"، بيد الديمقراطيين والجمهوريين في الولايات المتحدة، الذين يصرون على حل قضية دارفور عبر ارسال قوات من الأمم المتحدة الى الاقليم. لذلك أصبح الشغل الشاغل للوبيات الامريكية، - اللوبي الصهيوني، واليمين الأمريكي المتطرف، بتصوير ما يجري في اقليم دارفور وكأنه "صراع بين القبائل الأفريقية والعربية" في هذه المنطقة. هذا الصراع أوجد سبباً للدول الأفريقية، حتى التي تربطها علاقات جيدة مع السودان، إلى أن تصوت في مجلس الأمن على أن ما يجري في دارفور وهو تصفية إثنية - عنصرية. حتى فرنسا، التي لم تكن تهم بما يدور في السودان، أولت اهتماماً خاصاً بمسألة دارفور على اعتبار أنها تهدد الأمن الافريقي، وتمدد مصالحها في تشاد. وأمريكا بدورها تعتقد أن مسألة دارفور تهدد مصالحها في المنطقة. هذه التدخلات الغربية كانت لها تأثيرات سلبية على مسيرة السلام في دارفور، وفي رفع سقف مطالب الحركات المسلحة.

التغطية الإعلامية الكبيرة لما يجري من أحدث في دارفور، كانت لها أثراً سلبياً على مسار السلام، حيث اعتقد الأخوة في الحركات المسلحة، بأن التأييد

الطرفين (الرعاة والمزارعين) بعد أن تدفق السلاح الأوتوماتيكي والمدافع والرشاشات إلى اقليم دارفور، عبر دولة "تشاد"، التي لم تكن مستقلة، حينذاك. فنتيجة لوجود الحركات المسلحة في "تشاد" والتداخل القبلي على طرفي الحدود بين دارفور وتشاد، - حيث تبعد القبائل عن بعضها مسافة زمنية تقدر بـ 18 دقيقة، - وبما أنه لا يمكن أن يحدث أي شيء في دارفور دون أن يكون له انعكاسات في تشاد. لهذا تم إدخال كميات كبيرة من السلاح عن طريق القبائل التشادية إلى منطقة دارفور ووصل إلى أيدي "الرعاة والمزارعين" بعد قيام القبائل التشادية التي لها امتدادات قبلية في السودان، بتقديم المساعدة إلى أبناء قبائلهم، وأبناء جلدتهم في دارفور. وبذلك أصبح وسائل حل الخلافات بين الطرفين هي اللجوء الى استخدام السلاح الأتوماتيكي، والمدافع مما أدى الى وقوع خسائر كبيرة في الأرواح بين الجانبين. اضافة الى تدخل الأحزاب السياسية السودانية، فعندما جرت الانتخابات في دارفور، عام 1986، من أصل 39 دائرة انتخابية، نجح حزب الأمة في 35 دائرة في دارفور. وهذا يدل على تأثير حزب الأمة بين السكان، وبالتالي مثل هذا الحزب لم يقف مكتوف الأيدي بما يحدث في دارفور. وعندما تسلمت الحكومة العسكرية الانتقالية سدة الحكم في السودان، عام 1986، استغل حزب الأمة "التباين" الحاصل في دارفور، وقام بتأسيس ودعم الحركة المسلحة في دارفور. هذا السلاح فاقم أكثر فأكثر من الخلافات الداخلية في السودان، وفي داخل دارفور. وفي كل فترة تظهر التشاحنات في دارفور تحت مسميات مختلفة، مرة نزاع مسلح، ومرة أخرى، قطاع طرق وهكذا.

الحرب تصاعدت في يناير 2003، والآن هناك حركة مسلحة منظمة تحارب الحكومة السودانية في

أن هذا القرار سيتم اتخاذه من قبل سكان دارفور. بالطبع حسب "اعلان المبادئ" سيتم اقرار وتنفيذ بنود اتفاق "أبوجا"، في مؤتمر دارفور في داخل دارفور، الذي سيشترك فيه كافة القوى والأحزاب السياسية. وبموجب إجراء إستفتاء في دارفور، سيتم اقرار كافة التوصيات التي تنتج عن الاستفتاء. وفيما يخص بمنصب نائب الرئيس، يتم إحداث منصب "المساعد الأول" لرئيس الجمهورية بسلطات واضحة. ولكن بعد إجراء تغييرات دستورية. ولقي هذا الاتفاق ترحاب كبير من كافة الأوساط.

من الناحية الموضوعية، وليس من الناحية الشكلية، سواء أكان نائب رئيس، أو مساعد أول لرئيس الجمهورية، اعتقد بأن الصلاحيات والسلطات هي الهامة، وليس التسميات. كذلك تمت الموافقة على انشاء صندوق لقبول التبرعات لتعويض وإغاثة اللاجئين والمنكوبين، وهذا الصندوق سيتلقى الدعم المالي من الخارج، وليس فقط من داخل السودان. ويكون على التعويض على أساس شخصي، وكل انسان يرفع شكوى للتعويض، وكان هناك قرار بذلك فسيتم تعويضه.

اتفاق "أبوجا" وقع عليه (ممثلين عن غالبية المقاتلين في دارفور)، ووقعت عليه أيضا، مجموعة عبد الواحد، — كشخص رفض التوقيع — ولكن مفاوضيه هم من وقع الاتفاق. وهناك حركات أخرى، من نواحي أيدولوجية رفضت التوقيع، وهناك أيضا، مجموعات، وبخاصة "العدل والمساواة" المرتبطة مع أحد أكبر الأحزاب السياسية السودانية، الهادفة الى اسقاط الحكومة السودانية رفضت التوقيع على اتفاق "أبوجا"، في حين أن اوساط الأفريقية، هددت هذه المجموعات في حال رفضها التوقيع على اتفاق "أبوجا" سيتم فرض عقوبات عليها.

الذي حظوا به في وسائل الاعلام، ومن الجانب العربي، يمكنهم استغلاله ورفع سقف مطالبهم السياسية، — طرح أي شيء، والمطالبة بأي شيء، والحصول على كل شيء يريدونه! — ولم يكونوا قد رتبوا أنفسهم بعد، وعلى طاولة المفاوضات في "أبوجا" تقدم هؤلاء بمطالب واقعية وغير واقعية، بذرائع مقنعة، أو غير مبررة. وبعد أربعة أشهر من المحادثات، اصطدمت هذه المحادثات عند عدد من النقاط، حيث أن الحركة المسلحة في دارفور قد طالبت بـ:

- 1- بمنصب نائب لرئيس الجمهورية.
- 2- بمنصب حاكم ولاية دارفور.
- 3- بأن تعود حدود دارفور الى ما كنت عليه يناير 1956.
- 4- بتعويضات شخصية للاجئين والنازحين.

عند هذه المطالبات توقفت المحادثات في أبوجا. وقد تقدموا بمطالبهم هذه، اعتمد هؤلاء على القوى الخارجية لتقف معهم لتحقيقها.

بالنسبة للتدخل الدولي، عندما تم الحديث في يناير الماضي عن إمكانية التدخل الدولي، وأثناء حدوث هذا التدخل (القوات الأفريقية)، كان المسلحون متحمسون جداً، ويطلبون بأن تتدخل الأمم المتحدة في دارفور، — فهم لا يريدون قوات أفريقية — بل طالبوا بأكثر من ذلك بأن تكون دارفور تحت "الحماية الدولية". لهذا جاء الوساطات الأمريكية والبريطانية والأفريقية، وغيرها من الدول.

في 25 أبريل قدمت هذه الدول "مسودة اتفاق ثنائية" للطرفين، اما أن تُقبل أو سيكون هناك تدخل. بالطبع تم تحقيق جزء من مطالبهم، مثل العودة بحدود اقليم دارفور إلى حدود يناير 1956، وبعض المطالب الأخرى وأن كان جزئياً. الحكومة واقفت على أساس

مرجعيتيه في الخرطوم مبهلة، وهو الحزب المجهول المعروف بالنسبة للجميع.

الدكتور لاما كول:

نأسف لأننا لمن نتطرق إلى رحلة المبعوث الأمين العام للأمم المتحدة "الأخضر الابراهيمي" إلى الخرطوم، هذه الرحلة لم تأت في إطار التدخل الدولي كما كان مرسوم لها من قبل. حينما كان الحدث يدور حول إمكانية تدخل القوات الدولية لحل أزمة دارفور، وفرض الأمن في هذا الاقليم. فأمريكا تعتقد أن "الأمن" يتم فرضه "بالقوة"، وأن الحكومة السودانية، وهي تتهم الحكومة السودانية بعدم بذل قصارى جهدها لحماية المواطنين في دارفور. لهذا طرح المشروع على مجلس الأمن بهدف "التدخل الفوري" لقوات الأمم المتحدة، تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة. رفضنا ذلك، ووقفنا ضد هذا القرار. وفي داخل الاتحاد الأفريقي عندما طالبنا بانتقال الولاية من الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة، شرحنا لهم موقف السودان، من موضوع دخول قوات دولية إلى اقليم دارفور.

نحن نقول أننا لا نرفض الحوار مع الأمم المتحدة في إطار السلام، وطلبنا قوة مراقبة دولية كما هو حاصل الآن في جنوب السودان، — هناك 10 آلاف من مراقبي الأمم المتحدة لمراقبة عملية السلام في الجنوب — وهذه القوة تم طلبها بموافقة الطرفين. ولكن المسألة الهامة في هذه القضية، هو احلال السلام في اقليم دارفور، وليس في دخول قوات متعددة الجنسيات. الآن وقد تم توقيع على اتفاقية السلام، ولم يعد الحديث يدور حول دخول قوات متعددة الجنسية إلى اقليم دارفور، وإنما يدور الحديث الآن حول ما هية الدور التي باستطاعة الأمم المتحدة أن تقدمه لاستتباب الأمن واحلال السلام في دارفور، في إطار

أخيراً باستطاعتنا القول بأن هذا الاتفاق هو مكسب لشعب السودان ككل ولشعب دارفور بشكل خاص. هذا الاتفاق، لم يفصل عن اتفاقية "نيفاشا"، التي وضعت أسس الحل لكافة مشكلات السودان الأخرى.

التساؤلات والاستفسارات

الأستاذ عريب الرنتاوي

نشكر الدكتور لاما كول، على هذا العرض المفصل — الوافي، ولتطرقه إلى نشأة الحركة الوطنية السودانية في مراحلها المختلفة قبل الاستقلال وبعده. فقد أشار إلى الجذور الكامنة للأزمة المتمردة في الجنوب، والناجمة عن الاغفال وسوء "إدارة" التناوب، ثم تطرق بعد ذلك إلى جولات الحوار المديدة، حول الجنوب السوداني، واعطانا صورة عن اتفاقية "نيفاشا"، ووصفها بنقطة التحول التاريخي، كونها لم تقتصر فقط على تقديم الحلول لمشكلة الجنوب فحسب، بل ساهمت في إعادة اصلاح النظام السياسي في الخرطوم. وتوقف أخيراً أمام اتفاقية "أبوجا" حول دارفور، متحدثاً عن المعطيات والظروف المحيطة بهذه الأزمة، فضلاً عن أسبابها الداخلية، الاقتصادية، القبلية، الاجتماعية، والعملية، وعن التدخلات الاقليمية المرتبطة بالتباين الديمغرافي، ومرتبطة بالمصالح والاستراتيجيات. وعلق بشكل واضح على تعبير "الاتفاق الناقص"، عندما قلنا ناقص كان القصد من ذلك هو غياب بعض القوى، واستنكافها ورفضها التوقيع على هذا الاتفاق. وأشار إلى جماعة العدل والمساواة وارتباطها بحزب ظل

اتفاقية "أبوجا"، وبالتحديد في "الترتيبات الأمنية"،
هذا هو اطار نقاشنا الآن مع الأمم المتحدة.

الأستاذ عريب الرنتاوي:

مرة أخرى أشكر سعاد الوزير، وكما قلت
الوزير لديه ارتباطات، حيث سيغادرنا خلال فترة
قصيرة، لهذا أرجو أن تكون ملاحظات الأخوة
مختصرة وسريعة.

الأستاذ ملكاوي:

عند الحديث عن السودان، ندرك أن
للسودان خصوصية، وأيضاً، للسودان وللمجريات
فيه اهتمام، ولتطورها من حالة داخلية، إلى حالة
اقليمية من حوار السودان، وكحالة دولية تراقب ما
يجري في السودان. السؤال المطروح ما هو الدور
المصري والليبي والتشادي، كدول جوار؟، بالمقابل
هناك نقطة حول حالة "محتقنة تحت الرماد" في الجانب
الشرقي للسودان؟.

الأستاذ عريب الرنتاوي: هناك حالة طارئة
سيضطر الوزير السوداني للمغادرة، للالتحاق
بنشاط له علاقة بجمالة الملك. أرجو المعذرة.
أشكر الجميع على الحضور.

السيدات والسادة الحضور:

- عبد المنعم محمد مبروك، مدير إدارة الشؤون العربية في وزارة الخارجية السودانية، برتبة سفير.
- عبيدة الضمور، صحفي.
- عصام ملكاوي، باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية.
- عمران الخطيب، عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
- الدكتور عودة قواس، عضو مجلس النواب الاردني.
- فؤاد معمر، أمين عام حزب الرفاه.
- كمال زكارنة، صحفي/ جريدة الدستور.
- معالي الدكتور لاما كول وزير الخارجية السوداني.
- مؤيد أبو صبيح، صحفي.
- محمد احمد ابراهيم، دبلوماسي في السفارة السودانية.
- محمد أبو رمان، كاتب صحفي/ جريدة الغد.
- سعادة السيد محمد محمود أبو سن، السفير السوداني في عمان.
- محمد ملكاوي، عضو مجلس الاعيان الاردني سابقا / رئيس أركان سابق.
- محمود الريماوي، كاتب صحفي/ جريدة الرأي.
- مروان شحادة، مدير مركز رؤوية للدراسات.
- ابراهيم نسرب، الخارجية السودانية.
- سعادة السيد أحمد رزق، سفير الجمهورية المصرية في عمان.
- أميرة يعاقبة، منسقة المنبر المدني الأورومتوسطي/الأردن.
- الدكتور جمال الضمور، عضو مجلس النواب.
- جمال الرفاعي، باحث.
- حسن أبو هنية، باحث في الحركات الاسلاميه.
- حسين أبو رمان، مركز الاردن الجديد للدراسات.
- حمادة فراغنة، عضو سابق في مجلس النواب الاردني.
- الدكتور روجي شحالتوغ، عضو مجلس النواب الاردني.
- عريب الرنتاوي، مدير عام مركز القدس للدراسات السياسية.
- عادل عبد الرحمن، دبلوماسي، السفارة السودانية.
- عامر شياح عبد الله، باحث.
- معالي الدكتور عبد الله النسور، نائب رئيس مجلس الوزراء سابقاً.
- عبد الله أحمد عثمان، القنصل/ السفارة السودانية في عمان .

- مظفر الأمين، دبلوماسي.
- مصطفى حسن ملحّم، عضو المجلس المركزي الفلسطيني.
- الدكتور مصطفى شنيكات، عضو مجلس النواب الاردني.
- موسى المعاينة، أمين عام حزب اليسار الديمقراطي الأردني.
- الدكتور وسام الزهاوي، أمين عام منتدى الفكر العربي.
- 37- ياسر الصديق، دبلوماسي في السفارة السودانية